تحرك عاجل

مناهل العتيبي تتعرّض للضرب أثناء احتجازها

في 14 أبريل/نيسان 2024، أي بعد خمسة أشهر من تعرُّض مناهل العتيبي، البالغة من العمر 29 عامًا، للاختفاء القسري على أيدي السلطات السعودية، اتصلت بأسرتها للمرة الأولى وأخبرتهم أنها مُحتجزة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرّضت للضرب المبرّح أثناء احتجازها، وأنها لا تحصل على رعاية طبية. اعتُقلت مناهل العتيبي يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، واتُهمت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، وكذلك نشرها على تطبيق سناب شات صورًا لها وهي داخل مركز للتسوق دون ارتداء عباءة. وأُحيلت قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، ذات السمعة السيئة في إجراء محاكمات فادحة الجور وإصدار أحكام قاسية، بما في ذلك أحكام بالإعدام على أفراد يعبِّرون سلميًا عن أنفسهم عبر الإنترنت.

بادروا بالتحرّك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل
الرياض، المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي: 11472، *صندوق بريد:* 7775
البريد الإلكتروني: *minister-office@moj.gov.sa*

معالي الوزير،
تحية طيبة وبعد...

يساورني القلق الشديد بشأن اتصال مناهل العتيبي بأسرتها، بعد أكثر من خمسة أشهر من تعرُّضها للاختفاء القسري، وإخبارها لهم أنها مُحتجزة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرّضت للضرب المبرّح، وأنها لا تحصل على رعاية طبية. وكانت السلطات السعودية قد أخفت قسرًا مناهل العتيبي،

وهي مدربة لياقة بدنية تبلغ من العمر 29 عامًا، خلال الفترة من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وحتى 14 أبريل/نيسان 2024. وقبل تعرُّضها للاختفاء القسري، كانت مُحتجزة لمدة عام، منذ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، واتُّهمت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، بالإضافة إلى نشرها صور لها على تطبيق سناب شات، تظهر فيها داخل مركز للتسوق وهي ترتدي ملابس "غير مُحتشمة". وهي حاليًا تنتظر المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصِّصة، التي أُنشئت للنظر في الجرائم المتعلقة بالإرهاب.

وقبل أن تفقد أسرة مناهل الاتصال بها بفترة وجيزة، في5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، كانت قد أخبرتهم أنها تعرَّضت للضرب بعنف على أيدي سجينة أخرى. وفي مكالمة هاتفية قصيرة، يوم 14 أبريل/نيسان، أخبرت مناهل أسرتها أنها تعرَّضت مجددًا للضرب المبرّح على يديّ شخص آخر، لم تستطع التعرُّف عليه إن كان من السجينات أم من الحرّاس، وهي تعتقد أن حبسها انفراديًا جاء على سبيل الانتقام بسبب حملة شقيقتها فوزية من أجل الإفراج عنها. وقالت شقيقتها فوزية لمنظمة العفو الدولية إنها تعتقد أن السبب الوحيد وراء السماح لمناهل أخيرًا بإجراء اتصال هاتفي هو إبلاغ رسالة لأسرتها بأن عليهم الكف عن الحديث علنًا عن سجنها. وقالت أسرة مناهل إنها أمضت "شهورًا" رهن الحبس الانفرادي، استنادًا إلى معلومات قدمتها لهم سجينات سابقات كُن مُحتجزات في السجن نفسه. ويُعتبر الحبس الانفرادي المُطوَّل لأكثر من 15 يومًا انتهاكًا للحظر المُطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة.

ووفقًا لوثائق المحكمة التي اطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية، اتُّهمت مناهل بـ "إنتاج وإرسال محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية والقيم الاجتماعية، والمساس بالنظام العام والآداب العامة وبثِّه على حسابها على إكس [تويتر سابقًا]"، مخالفة بذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتستند التهم المُوجَّهة إليها إلى منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مناهضةً للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط الولاية. وأشار المدعي العام أيضًا إلى تقريريْ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المعروفة أيضًا بالشرطة الدينية في 2018 و2019، إذ اتهمتها بتشويه سمعة المملكة، والنزول للأسواق بدون ارتداء عباءة، والدعوة لترك الحجاب، وتصوير ذلك ونشره عبر تطبيق سناب شات.

لذا أحثكم على أن تأمروا بالإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن مناهل العتيبي، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازها هو ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير. وإلى أن يتم الإفراج عنها، ينبغي السماح لها فورًا بالحصول على الرعاية الطبية، وإجراء تحقيق نزيه في ادعاءاتها بالتعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نظرت المحكمة الجزائية بالرياض في البداية في قضية مناهل العتيبي. وفي 23 يناير/كانون الثاني 2023، قضت المحكمة الجزائية أن هذه القضية ليست من اختصاصها للنظر فيها وأحالتها إلى المحكمة الجزائية المُتخصِّصة في الرياض. ودأبت المحكمة الجزائية المُتخصِّصة على استخدام أحكام مُبهمة من نظاميْ مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، التي تساوي بين التعبير السلمي و"الإرهاب". وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكات حقوق الإنسان كل مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية لدى المحكمة الجزائية المُتخصِّصة.

ومنذ عام 2018، احتجزت السلطات السعودية تعسفيًا ناشطات لحقوق المرأة السعودية كُن يناضلن من أجل إنهاء ولاية الرجل، وحصول المرأة على حق قيادة السيارة في المملكة. وذكرت ناشطات لحقوق المرأة أنهن تعرَّضن للتحرُّش الجنسي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال التحقيق معهن. وتخضع أولئك اللاتي أُفرج عنهن لأوامر بالمنع من السفر ولقيود على حريتهن في التعبير.

وتواجه شقيقتا مناهل أيضًا تهمًا على خلفية أنشطتهما المتعلقة بحقوق المرأة. ففي القضية ذاتها التي رفعتها النيابة العامة ضد مناهل العتيبي أمام المحكمة الجزائية بالرياض، اتهم النائب العام شقيقتها فوزية "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي"، واستخدام وسم "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". وورد في وثيقة المحكمة، التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أنه سيصدر أمرٌ منفصل باعتقال فوزية العتيبي. أما شقيقتهما الأخرى مريم، وهي مُنظِّمة بارزة للحملات المناهضة لولاية الرجل في المملكة، فقد سبق أن وُجِّهت إليها تهم واحتُجزت بسبب نشاطها في مجال حقوق المرأة، وهي ممنوعة من السفر حاليًا.

وعلى غرار حالة مناهل العتيبي، حكمت المحكمة الجزائية المُتخصِّصة مرة أخرى بعد استئناف الحكم، في 25 يناير/كانون الثاني 2023، على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 سنة، يليها منع من السفر لمدة مماثلة. وأدانت المحكمة الجزائية المُتخصِّصة سلمى الشهاب بتهم متعلقة بالإرهاب بعد محاكمة فادحة الجور بسبب نشرها تغريدات داعمة لحقوق المرأة.

وبحلول منتصف عام 2021، كان جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء حقوق المرأة، والصحفيين المستقلين، والكُتاب، والنشطاء الآخرين في البلاد تقريبًا إما احتُجزوا تعسفيًا أو خضعوا لمحاكمات جائرة مُطوَّلة، مُعظمها أمام المحكمة الجزائية المُتخصِّصة، أو أُفرج عنهم بشروط من بينها المنع من السفر وفرض قيود أخرى تعسفية على ممارسة حقوقهم الأساسية، كحقهم في ممارسة أنشطتهم السلمية.

وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، كانت منظمة العفو الدولية قد وثَّقت حالات 69 شخصًا لُوحقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيون سلميون وصحفيون وشعراء ورجال دين. ومن بين هؤلاء، تعرَّض 32 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب التعبير السلمي عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتدرك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لتلك الملاحقات القضائية قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 18 يونيو/حزيران 2024
ويُرجى مراجعة منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: مناهل العتيبي (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق: تحرك عاجل: سجن امرأة سعودية بسبب تغريداتها المؤيدة لحقوق المرأة – منظمة العفو الدولية(amnesty.org)